الأستاذة: لرقط مليكة -مقياس التشريع الحضري
السنة أولى ليسانس
تخصص تسيير تقنيات حضرية
سداسي الأول
السنة الجامعية 2024-2025
المحاضرة رقم 01: التشريع

يعتبر التشريع مصدرا للقانون متى صدر عن السلطة التشريعية في شكل قوانين أو شرع بمقتضاه رئيس الجمهورية في حالات الضرورة في شكل أوامر.
فالتشريع هو قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة، حيث تقوم هذه السلطة بوضع قواعد ملزمة لتنظيم العلاقات في المجتمع طبقا للإجراءات المقررة لذلك والتشريع بهذا المعنى هو الذي يعتبر مصدرا للقانون
أي مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحضر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق، وبعبارة أخرى هو كل قاعدة قانونية تصدر عن السلطة المختصة في وثيقة مكتوبة.

1- مفهوم التشريع:

التشريع لغة مصدر: شرع، والشرع: نهج الطريق الواضح ويقال شرع لهم أي سن لهم
التشريع هو: إصدار الأحكام وإنشاؤها وبيانها للناس للعمل بها مع سن الأحكام العملية المتعلقة بالمكلفين، المنظمة لحياتهم وتعاملاتهم.

وللتشريع معنيان:

- **المعنى العام:** هو كل قاعدة قانونية مدونة تصدر من سلطة مختصة وبهذا المعنى يحتوي التشريع على القواعد الدستورية Règle Constitutionnelle والتشريع الصادر من السلطة التشريعية إلى جانب اللوائح التي تصدرها الجهات الإدارية.
- **المعنى الخاص**: يراد به القواعد القانونية التي تسنها السلطة التشريعية بناء على نص في الدستور وعليه فالتشريع العادي يقع في مرتبة أدنى من التشريع الأساسي الذي هو الدستور، وفي مرتبة أعلى من اللوائح التنفيذية والتنظيمية، من هناك يجب ألا يخالف التشريع العادي قاعدة دستورية ولايجوز بالضرورة أن تصدر اللائحة مخالفة للتشريع العادي المعمول به.

أما مصطلح التشريع في الإستعمال القانوني فله مدلولين:

- مدلول ضيق، يقتصر على العمل الذي يقوم به المقنن فيعرف التشريع هنا بأنه: سن القواعد القانونية بواسطة السلطة المختصة بذلك
- مدلول أوسع، يشمل ما صدر عن غير ما يسمى بالسلطة التشريعية ويعرف التشريع هنا بأنه: كل نص قانوني مكتوب يصدر عن السلطات التي تملك حق إصداره.

2- أهمية التشريع:

التشريع هو أهم المصادر الرسمية للقانون و إن كان العرف هو أقدم مصادره و مكانته منذ القدم حيث كان في المرتبة الأولى كمصدر للقانون وقتا طويلا حيث يمكن القول أن العصور القديمة هي عصور العرف والدين أما التشريع فكان تواجده ضئيلا أو شبه منعدم إلا أنه في ضل التطورات التي وقعت للمجتمعات وتقدم البشرية و إتساع نطاق العلاقات الاجتماعية بينهم وكثرتها وتشابكها ورسوخ فكرة الدولة ما يتطلب وفرة في القواعد القانونية التي تحكمها أدى بالتشريع إلى أخذ الصدارة بإعتباره مصدرا سريعا من حيث الوضع و الصياغة بحيث يستطيع أن يقوم بالدور الذي يلعبه العرف و أكثر من ذلك.

ومما ساعد التشريع على إحتلال هذا المركز أيضا هو تركز السلطة التي تشرعه في يد الدولة التي تتدخل في تنظيم العلاقات والروابط بين أفراد المجتمع.

3- أنواع التشريع:

يندرج ضمن ثلاثة أنواع هي:

3-1- **التشريع الأساسي:** وهو الدستور ويتم وضعه بواسطة جمعية منتخبة بواسطة الشعب والمقصود منه تحديد شكل الدولة والحقوق الأساسية للمواطن فيها.

3-2- **التشريع العادي:** وهو ما يصدره البرلمان من قوانين، والمقصود منه تنظيم حياة الناس والعلاقة فيما بينهم من جهة والعلاقة فيما بينهم وبين الدولة من جهة أخرى بالإضافة إلى حفظ أمن وسلامة ونظام مجتمع، وتحقيق الرفاهية والسلام العام.

3-3- **التشريع الفرعي:** وهو ما تصدره السلطة التنفيذية من لوائح تنفيذية للقوانين أو قرارات وزارية والمقصود منه نظيم شؤون الحياة وفقا للقانون.

وهكذا يعتبر التشريع من أهم مصادر القانون في العصر الحديث فالأغلبية الساحقة من القواعد القانونية تستمد وجودها منه في النظم القانونية المعاصرة ولم يكن التشريع يحتل هذه المكانة في الماضي فقد كان العرف يحتل مكان الصدارة بين مصادر القانون

ويكمن السبب في إزدياد أهمية التشريع إلى توطيد سلطة الدولة وتشعب أنشطتها ونمو الإتجاهات الاجتماعية التي تقضي بتدخل الدولة في العديد من المجالات لتنظيمها عن طريق التشريع، أضف إلى ذلك تطور وتعقد الروابط الاجتماعية على نحو يتطلب سرعة إصدار العديد من التشريعات التي تحكمها.

4- سن التشريع:

التشريع هو عبارة على مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة، حيث تقوم بسنها سلطة عليا ذات سيادة، وفي الجزائر فإن هذه السلطة العليا هي السلطة التشريعية التي تتكون من:

غرفتي البرلمان وهما: المجلس الشعبي الوطني أي الغرفة السفلى

ومجلس الأمة أي الغرفة العليا

وسن التشريع هو عملية وضع القوانين والقواعد المنظمة للعلاقات والضابطة للحقوق والواجبات وقد يستخدم مفهوم الشارع ويكون المقصود من ذلك هي الشريعة كعقيدة ونظام وهي على نوعين: شريعة دينية يعتقد الإنسان بأن مصدرها إلاهي أو شريعة وضعية ويكون في هذه الحالة مصدرها السلطة المختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية بغرفتيها.

4-1- المبادرة بسن التشريع:

من حيث المبادرة فإنها تأتي إما من قبل الوزير الأول (الحكومة) أو من قبل الكتل البرلمانية أي من عند أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

- إذا كانت المبادرة من الوزارة الأولى فتكون أمام مشاريع قوانين Projet Des Lois
- أما إذا كانت هذه المبادرة من قبل أعضاء المجلس فتكون إقتراح قوانين Proposition Des Lois

ويجب أن تودع هذه المشاريع أو الإقتراحات على مكتب المجلسين، وعمليا فإن مشاريع القوانين هي الأكثر عددا من حيث إقتراحات القوانين

4-2- مراحل سن التشريع:

يمر بعدة مراحل بعد وضعه أمام مكتب المجلس الوطني قبل أن يصبح قواعد قانونية ملزمة للجميع:

الأولى: تقديم المشاريع أو الإقتراحات ومناقشتها من قبل الأعضاء
الثانية: التصويت عليها من قبل أعضاء الغرفتين Vote De La Loi
الثالثة: المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية La Promulgation De La Loi
ويأمر أيضا بإصدارها، وتصبح سارية المفعول بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية والمصادقة كما هو معلوم تعطي قوة أكثر لعملية تنفيذ التشريع.
والتشريع إما أن يكون تشريعا فرعيا ونقصد به اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية وإما يكون تشريعا عاديا ونقصد به القوانين وإما تشريعات أساسية ويراد به الدستور الذي يأتي على قمة هرم التشريع.

إذن فإن إقرار التشريع هو سن التشريع والمصادقة عليه ثم إصداره من قبل السلطات المختصة والتي تقوم بوضع القانون عن طريق صياغة قواعده بشكل يتضمن الدقة والوضوح في المعاني وفقا للإجراءات المقررة وهذا ما يعرف بسنه.
حيث تعرض التشريعات على الهيئة التشريعية للتصويت عليها وتتم الموافقة عليها بالأغلبية المطلقة أي أكثر من نصف أعضاء الهيئة التشريعية الحاضرين
ثم يقوم رئيس السلطة التنفيذية بوضع التشريع الذي صادقت عليه السلطة التشريعية موضع التنفيذ ويتم ذلك بموجب مرسوم تنفيذي يتضمن الأمر لرجال السلطة التنفيذية بالسهر على تنفيذ التشريع الجديد كونه قانونا من قوانين الدولة.
كمرحلة أخيرة يتم فيها إعلام كافة الأشخاص في المجتمع بصدوره عن طريق نشره في الجريدة الرسمية

5- إيجابيات التشريع:

- صدور التشريع عن السلطة المختصة التي تتركز في يد الدولة والتي لها علاقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة مع أفراد المجتمع والتي تتماشى وحاجياته في تطويره وجعله دائم الإستمرار واللحاق بموكب التقدم الإنساني.
- تدوين التشريع في وثيقة رسمية وذلك في صورة مكتوبة ذات عبارات وألفاظ محددة حيث تصاغ قواعده القانونية صياغة محكمة وواضحة بحيث يعرف كل فرد من أفراد المجتمع ماله من حقوق وما عليه من واجبات.
- عامل مهم في تحقيق الوحدة الوطنية وذلك بإلزام جميع أفراد المجتمع بتطبيقه والسير وفقه.
- إمكانية تعديله أو إلغائه مما يجعله يستجيب لتطور العلاقات سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية.

6- سلبيات التشريع:

- بما أن التشريع يصدر عن سلطة مختصة في بعض الأحيان يمكنها إستخدامه لمصالحها الشخصية على المصالح العامة.
- يمكن أحيانا صدوره تحت ضغوط سياسية.
- سهولة تعديله يخل بإستقرار المعاملات ويزيد من صعوبة الأفراد في الإطلاع على القوانين مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالقانون.

كخلاصة للدرس:

التشريع هو المصدر الرسمي والأصلي للقاعدة القانونية بما أنه يشمل جميع الوسائل ويحتويها
أهم ميزة للتشريع هي المرونة والتطور
التشريع أولا وأخيرا هو عمل إنساني ويمكن أحيانا أن لا يكون كاملا.